

الشراكات المحلية وأثرها على التنمية المستدامة

في البلدة القديمة من الخليل

1. مقدمة

تمثل البلدة القديمة من الخليل إحدى المناطق الحضرية التاريخية في فلسطين، وتعتبر من أقدم المدن التاريخية الشاهدة على الحضارة العريقة للشعب الفلسطيني، الذي ما زال يكافح ويناضل من أجل البقاء على أرضها، أرض الآباء والأجداد. وهذا يقودنا إلى الحديث عن الواقع السياسي الذي تعيشه البلدة القديمة، الذي يتمثل بوجود الاحتلال الإسرائيلي الذي يشن حرباً على الأرض وشعبها وتاريخها، حيث بات هذا الصراع يهدد معالمها التاريخية والحضارية، كما ويهدد الوجود الفلسطيني فيها.

فمنذ عام 1967م، والاحتلال الإسرائيلي يستخدم كافة الوسائل والأساليب التي ترمي إلى تهويد البلدة القديمة وطمس عروبتها وإسلاميتها، فقد أقام في قلبها ست بؤر استيطانية قسمتها إلى شطرين، وقطعت الطرق الرابطة بين أجزائها المختلفة، حيث يفرض الاحتلال طوقاً أمنياً في محيط هذه البؤر من أجل توفير الحماية الكاملة وحرية الحركة للمستوطنين الإسرائيليين، مضيقاً الخناق على السكان الفلسطينيين وحركتهم ومستخدماً بيوتهم كنقاط عسكرية لحماية هذه المستوطنات. وكما تتعرض المدينة للتقسيم والتجزئة، لا يسلم حرماً الإبراهيمي الشريف وأهم معلم مقدس فيها من التجزئة والتقسيم، فقد تم خلال العام 1994 وإبان مجزرة الحرم الإبراهيمي الشريف تقسيم الحرم الشريف بين المسلمين واليهود، "مما جعل الحرم نقطة تصادم وتوتر دائمة وحوله إلى ثكنة عسكرية، يمر المصلي خلالها أكثر من تفتيش قبل أن يصل للوقوف بين أيدي ربه"¹. ويتعرض الحرم الإبراهيمي للإغلاق أمام المصلين المسلمين خلال الأعياد اليهودية ويمنع فيه رفع الأذان، ناهيك عن صعوبة الوصول إليه في الأيام الاعتيادية، حيث بلغ عدد الحواجز الإسرائيلية ونقاط التفتيش المحيطة بالحرم حوالي 14 حاجز ونقطة عسكرية².

وتعيش البلدة القديمة في الخليل حياة يومية غاية في الصعوبة، حيث زرع الاحتلال الإسرائيلي في هذه البقعة الصغيرة التي لا تتجاوز مساحتها الكيلو متر المربع، ما يزيد عن 45 حاجز ونقطة تفتيش³، سلبت المواطنين حريتهم في التنقل اليومي بين مسكنهم وأماكن عملهم، وحرمت الطلاب من الوصول إلى مدارسهم بحرية وأمان، وأرهبت كل من قصد الوصول للبلدة القديمة، فأصبحت البلدة القديمة في عزلة عن بقية المدينة مما أدى إلى تهميشها، وحرمان مواطنيها من فرص العمل والتعليم، فارتفعت فيها معدلات البطالة، وانتشرت الأمية وتفشيت ظاهرة التسرب من المدارس، وزادت الهجرة منها والعزوف عن السكن فيها.

¹ الجعبة و آخرون، 2008

² إحصائيات الوحدة القانونية التابعة للجنة إعمار الخليل، 2019

³ المصدر نفسه

2. الخطة التنموية لإحياء البلدة القديمة

وانطلاقاً من هذا الواقع الذي آلت إليه البلدة القديمة، مركز الخليل وعنوان حضارتها، وللحرص الشديد على الحفاظ على هذه المدينة التاريخية، تم تأسيس لجنة إعمار الخليل في عام 1996م، والتي بدأت تعمل على خطة متكاملة لتحقيق تنمية شاملة في البلدة القديمة وإعادة الحياة إليها كمركز حيوي لمدينة الخليل، والحفاظ على تراثها العمراني والحضاري. مستندة بذلك إلى المبادئ والمقاييس العالمية في تنمية المناطق التاريخية، والتي تستند إلى أن أي خطة للحفاظ وإحياء لمراكز المدن التاريخية، يجب أن تكون متكاملة، يجب أن تحترم الحفاظ على التراث العمراني، كما عليها أن تسعى لتحسين الظروف المعيشية للقاطنين وتؤمن وتضمن للموقع أموره الاقتصادية القابلة للنمو، كما تشجع القاطنين على البقاء، وتجعله مركزاً جذاباً ومحفزاً للتجارة والأعمال الاستثمارية⁴.

وتتبع أهمية استخدام هذا المفهوم الحديث في التخطيط من كونه مرتكزاً على مبادئ الحكم والإدارة الرشيدة والتي تعتبر أساسية في أي مجتمع يسعى للتحرر والرقى والنهوض، وذلك بالاعتماد على موارده ومقوماته الذاتية. وتتمثل هذه المبادئ بما يلي⁵:

- المشاركة: الاعتماد على مشاركة المواطنين والمجتمع المحلي والقطاع الخاص وجميع ذوي الشأن في تحديد القضايا والأولويات التنموية وعمليات اتخاذ القرار على المستوى المحلي؛
- الشفافية والمساءلة: مشاركة المواطنين والمجتمع المحلي والقطاع الخاص وجميع ذوي الشأن في تخطيط وتنفيذ النشاطات التنموية، وتبوء مكانة بارزة في متابعة وتقويم الإنجازات وتحقيق الأهداف المرجوة؛
- التكاملية: من حيث التطرق للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ومن حيث التكاملية مع خطط المستويات الإدارية المختلفة والتخطيط الفيزيائي/الهيكلي وموازات الهيئات المحلية؛
- البعد الاستراتيجي: من حيث التركيز على القضايا ذات الأولوية مع الأخذ بعين الاعتبار الموارد والفرص المتاحة والمعوقات المحتملة.

3. المشاركة المجتمعية والمؤسسية في العملية التنموية

ومن هنا نجد أن مبدأ المشاركة يعتبر من أهم مبادئ التنمية، بل وأصبحت المشاركة المجتمعية خياراً استراتيجياً، وصورة من صور الديمقراطية، وتعبيراً عن اللامركزية في اتخاذ القرار⁶، فهي هدف للتنمية المحلية وسيلة ضرورية للنجاح في تحقيق أهدافها⁷، وتلعب المشاركة المجتمعية دوراً هاماً في عملية التخطيط التنموي المستدام في المجتمعات الحضرية⁸، فهي تمد أصحاب القرار من المخططين للتنمية بالمعلومات الحقيقية للمشاكل الحضرية وتعبّر عن آمال وطموحات المجتمع، كما تعتبر صمام أمان لنجاح عملية التخطيط. إن إشراك الناس في عملية اتخاذ القرار، وخاصة في المشاريع التخطيطية التي تهمهم يساهم بشكل كبير في نجاح هذه المشاريع، وانتماء المجتمع لها، بل ودعمها مادياً ومعنوياً، لأنهم سيعتبرون أنفسهم جزءاً لا يتجزأ من المشروع، وسيشعر كل منهم بالمسؤولية، ولا ينبغي تجاهل أهمية الأفكار والآراء التي يحملها السكان وتصوراتهم الخاصة

⁴ عبد الحميد، 2011

⁵ وزارة الحكم المحلي، 2009

⁶ سكيك، 2012

⁷ مراد، 2012

⁸ سكيك، 2012

حول كيفية الارتقاء ببيئتهم الحضرية وبنيتها العمرانية لما لها من دور إيجابي ومهم في توسيع الأفق الفكرية لدى المخططين⁹.

وتقاس مؤشرات نجاح الخطط التنموية على مدى إشراك المجتمع المحلي في اتخاذ القرار، وعلى الأسلوب الملائم لتحقيق المشاركة المجتمعية، فأفراد المجتمع إن لم يشتركوا في وضع الخطط والبرامج التنموية سيصطدم المخططون بعدم تجاوب وتفاعل المجتمع مع هذه المشاريع لأسباب متعددة، ومنها أن أفراد المجتمع لم يكونوا شركاء في تحديد هذه المشاريع أو نها لا تلبي حاجاتهم وأولوياتهم¹⁰. وتعتبر عدم إتاحة الفرصة للمشاركة من قبل المستفيدين وعدم وعي أفراد المجتمع المحلي بالتنمية هي أحد معوقات التنمية في المجتمع، كما ويعتبر إشراك المجتمع المحلي في عملية التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم هي إحدى آليات مواجهة معوقات التنمية¹¹. وتؤدي المشاركة المجتمعية في العملية التنموية دوراً مهماً يتمثل في المساعدة في تحديد الصعوبات والمشكلات التي تواجه حياة السكان مما يسهل في رسم السياسات لمعالجة المشكلات والصوبات وزيادة أوجه التعاون والتنسيق بين مختلف الأطراف ذات العلاقة بالعملية التخطيطية التنموية.

تعد المشاركة المجتمعية إحدى الأدوات التي يمكن من خلالها النهوض بالمجتمع والارتقاء به والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً وحضرياً وذلك من خلال إسهام أبناء المجتمع تطوعاً في جهود التنمية سواء بالبراي أو بالعمل أو بالتمويل. وهي سبب رئيس في تحقيق الأهداف التنموية للمجتمعات والمؤسسات وهي تحقق اللامركزية في العمل الإداري؛ مما يزيد من الكفاءة في الأداء، ويزيد من انتماء المجتمع للخطط التنموية ويزداد حرصه على تنفيذها لأنه أصبح جزءاً منها ويصبح التخطيط من الأسفل إلى الأعلى ويعزز ثقة الجمهور في عملية التخطيط¹².

من هنا نجد أن التخطيط التنموي الاستراتيجي الفعال يجب أن يكون شاملاً ومتكاملاً لكافة قطاعات المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي والبيئي والإداري والإعلامي، ومن أجل ضمان نجاح الخطة يجب أن يتم تطويرها بمشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة، أو من يمكن تسميتهم أصحاب الشأن (القطاع العام ممثلاً بالبلدية والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة مثل وزارات السياحة والآثار، الحكم المحلي، الأوقاف، التربية والتعليم، الصحة، وغيرها). هذا إلى جانب القطاع الخاص ممثلاً بالغرفة التجارية، القطاع الأهلي ممثلاً بالجامعات، إضافة لمؤسسات المجتمع المدني، والشخصيات الاعتبارية.

وبناء على ما سبق، فقد انطلقت لجنة إعمار الخليل في خطتها التنموية لإحياء البلدة القديمة من الخليل نحو الاستثمار المستدام في التراث العمراني، نظراً لما يحققه التراث من فوائد، أهمها:

- التراث العمراني أحد الموارد المستدامة: من الخصائص المميزة لمباني التراث العمراني القائمة، أنها تمثل موارد يمكن استثمارها بدل من إنشاء مباني جديدة.
- التراث العمراني وسيلة لتزويد المزيد من فرص العمل: إن الاستثمار في مواقع التراث العمراني يعود إلى الكثير من المنافع الاجتماعية والاقتصادية الناتجة من مشاريع تأهيل وإعادة توظيف المباني التراثية.

⁹ قدومي، 2008

¹⁰ سكيك، 2012

¹¹ المصدر نفسه

¹² المصدر نفسه

- التراث العمراني وسيلة لإحياء المهن والحرف التقليدية.

في البداية ركزت لجنة إعمار الخليل في خطتها التنموية على الجانب الاجتماعي، وأولت جل اهتمامها لتنمية السكان وأفراد المجتمع المحلي في البلدة القديمة، باعتبارهم العنصر الرئيس الذي يعيد الحياة للبلدة القديمة، وبدأت بعملية إعمار وترميم شامل لمباني التراث العمراني وخاصة السكنية منها؛ من أجل تثبيت سكانها ودعم صمودهم وتحسين ظروفهم المعيشية من جهة، ومن أجل تشجيع السكن في البلدة القديمة وتشجيع من هجر البلدة القديمة إلى العودة إلى بيوتهم، هذا وقد أعطت لجنة إعمار الخليل الأولوية في الترميم وإعمار للمباني المحيطة بالبؤر الاستيطانية من أجل محاصرة هذه البؤر الاستيطانية ومنع تمددها وانتشارها. وقد حققت لجنة إعمار الخليل إنجازات كبيرة في تحقيق تنمية شاملة متكاملة في البلدة القديمة، في هذا المجال فقد تمكنت من إعادة السكن في أكثر من 1000 شقة وهذا يعني إسكان ما يقارب 7000 مواطن. وتمكنت من تقليل معدلات البطالة في البلدة القديمة، حيث وفرت مشاريع الترميم فرص عمل للكثيرين من سكان البلدة القديمة. وبعد تحقيق إنجازات كبيرة في مجال إعادة السكان للبلدة القديمة والحد من عدد البيوت المهجورة، توجّهت لجنة إعمار الخليل إلى الجانب الآخر من خطتها التنموية والذي يركز على توفير الخدمات الأولية للسكان وتأهيل البنية التحتية وتنمية قطاع التعليم والصحية كمرحلة أولى ومن ثم التوجه نحو تنمية القطاعات الأخرى، الاقتصادية والسياحية والثقافية.

ولم تكن هذه الإنجازات لتتحقق لولا مشاركة المجتمع المحلي بأفراده ومؤسساته وتكاتفه حول لجنة إعمار الخليل في عملية التنمية الشاملة، فقد أدركت لجنة إعمار الخليل ضرورة تضافر الجهود للتصدي للتحديات التي تواجه البلدة القديمة، ففتحت المجال أمام كافة المؤسسات وأفراد المجتمع والأطراف ذات العلاقة من أجل بناء شراكات حقيقية تساهم في تطوير البلدة القديمة وإحيائها.

وترسم الخطة الشاملة للجنة إعمار الخليل خارطة الطريق الذي سوف تسلكه البلدة القديمة نحو تحقيق عملية الإحياء الشامل في كافة المجالات التنموية، وقبل استعراض مجالات الخطة التنموية، سنتطرق إلى مشاركة المجتمع المحلي في إعداد الخطة الشاملة والتي كانت أساسا لدراسة تنمية كافة القطاعات، حيث حرصت لجنة إعمار الخليل على تعزيز مشاركة المجتمع المحلي باعتبارهم أصحاب القرار وطرف أساسي في عملية التنمية للبلدة القديمة، حيث سعت إلى تشكيل اللجنة المحلية للخطة الشاملة، والتي تكونت من ممثلين عن المجتمع المحلي من الرجال والنساء ومن كافة حارات البلدة القديمة. فكانت تعقد هذه اللجنة المحلية للخطة لقاءات دورية لمناقشة احتياجات سكان البلدة القديمة في كافة القطاعات والتعرف إلى تطلعاتهم واقتراحاتهم لتطوير البلدة القديمة. أما مشاركة السكان في مجالات الخطة التنموية، فسوف نستعرضها فيما يأتي ببعض التفصيل:

أولا: قطاع السكن والإسكان

يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات التنموية في البلدة القديمة، حيث إن عملية إحياء البلدة القديمة تعتمد على وجود سكاني فيها، خاصة وأن البلدة القديمة في الخليل استخدمت بالأساس لأغراض سكنية، حيث تقوم لجنة إعمار الخليل بترميم وإعادة تأهيل المباني القديمة إلى شقق سكنية تناسب

متطلبات الأسرة الحديثة من حيث توفير الخصوصية والخدمات الأساسية كالحمام والمطبخ المستقل. وبعد تأهيل المبنى القديم تقوم لجنة إعمار الخليل بإشغاله بالسكان مجاناً، من أجل مساعدة الفئات الفقيرة والمهمشة في الحصول على مسكن.

تبذل لجنة إعمار الخليل جهوداً كبيرة في هذا الإطار، وتبني شراكات مع المؤسسات ذات العلاقة ، ومن أهمها الشراكة مع بلدية الخليل التي تقوم بدورها بتقديم اشتراكات الكهرباء والمياه حيث الاستهلاك لغاية 100 كيلو واط كهرباء مجاني و8 متر مكعب مياه مجاني، وذلك كمساعدة لسكان البلدة القديمة، وهناك أيضاً شراكة مع ضريبة الدخل لتأمين الإعفاء الضريبي لسكان البلدة القديمة، وشراكة أخرى مع الأجهزة الأمنية لعمل الإجراءات الأمنية اللازمة وإعطاء توصيات بخصوص الحالية الأمنية للسكان.

وتبرز صور أخرى للمشاركة المجتمعة في عمليات الترميم للبيوت، حيث أتاحت مشاريع الصيانة الفرصة لمشاركة السكان في عملية الحفاظ والترميم على مساكنهم القديمة والتي بذلت لجنة إعمار الخليل طوال السنوات الماضية جهوداً كبيرة في سبيل تعزيز هذا النوع من المشاركة، متبعة بذلك مناهج عدة، ابتدأت ببرامج تشغيلية ضمن مشاريع الترميم وتأهيل البنية التحتية، والتي حققت نجاحاً في توفير فرص عمل للسكان وتحقيق مشاركتهم في مشاريع الترميم التي تقوم بها، ومن ثم تطورت درجة المشاركة لتصل إلى مرحلة الاستشارة والإعلام، من خلال عقد اللقاءات وورش العمل المختلفة التي تتضمن عرض التصميمات والخطط المنوي تنفيذها، بهدف اطلاع المستفيدين من أفراد المجتمع المحلي عليها، ومناقشتها وأخذ اقتراحاتهم بعين الاعتبار، إلا أن هذه الأساليب لم ترق لدرجة المشاركة الفعلية، والتي يصبح من خلالها المواطن شريكاً في عملية تنفيذ المشاريع، ومن هنا أدركت لجنة إعمار الخليل ضرورة إيجاد نمط جديد في تنفيذ وإدارة مشاريع الترميم، بحيث يضمن مشاركة المواطن الفعلية، حيث تعتمد من خلاله على توزيع أعباء مشروع الترميم بين اللجنة والمستفيد من خلال تعاون السكان بالجهود لتنفيذ العمل، في حين تتولى اللجنة تزويدهم بالمواد اللازمة، بما يضمن تنفيذ أعمال الترميم وفق مبادئ وأسس الترميم المعتمدة في لجنة إعمار الخليل.

إن هذا النمط من المشاركة يضمن استدامة مشاريع الترميم، فمن الطبيعي أن يزداد حرص السكان على ما صنعوه بأيديهم، وبالتالي تزداد مقدرتهم على متابعته وصيانته بعد إكسابهم المهارة في تنفيذ أعمال الترميم، كما أن هذا النمط يعزز التعاون بين السكان ولجنة إعمار الخليل وما يعكسه ذلك من الأثر الإيجابي على تنفيذ أعمال الترميم، بشكل خاص، وعلى الحفاظ على التراث بشكل عام.

ثانياً: قطاع الصحة

وفي مجال التنمية الصحية، والتي توليها لجنة إعمار الخليل أهمية كبيرة باعتبارها واحدة من أهم الخدمات الأساسية، تمكنت لجنة إعمار الخليل من بناء علاقات شراكة مع وزارة الصحة لرفع مستوى المراكز الصحية المتوفرة بالبلدة القديمة وإنشاء مراكز صحية ومختبرات وفق حاجة البلدة القديمة بناء على الخطة الشاملة، كما تم توفير تأمين صحي مجاني لكافة السكان في البلدة

القديمة، والتعاون مع الجمعيات ومراكز الأمومة والطفولة والعيادات التخصصية حيث تم عقد الكثير من اللقاءات الهادفة إلى توعية المجتمع بالصحة النفسية والرعاية الأولية للام والطفل.

ثالثا: قطاع التعليم

تولي لجنة إعمار الخليل اهتماما كبيرا بالخدمات الأساسية التي تتعلق برفع المستوى الثقافي والتعليمي لسكان البلدة القديمة، و توفير بيئة تعليمية مناسبة، و تعزيز فرص التعليم للجميع . حيث تعمل اللجنة على إنشاء مدارس من خلال ترميم مباني قديمة، إضافة إلى تنفيذ أعمال الصيانة الدورية للمدارس ورياض الأطفال القائمة وتوفير الخدمات اللازمة لها.

كما تبنى اللجنة شراكات مع مديرية التربية والتعليم العالي لتقوم بدورها بتقديم الإعفاءات من الرسوم الجامعية للطلاب القاطنين في البلدة القديمة الذين يدرسون في الجامعات الفلسطينية، وتتعاون مع التربية والتعليم لإعطاء الأولوية للخريجين من سكان البلدة القديمة من اجل الحصول على وظائف في سلك التربية والتعليم.

وتحرص لجنة إعمار الخليل على بناء شراكات قوية مع الجامعات المحلية، تصب في عدة مجالات، من ضمنها الاستفادة من الباحثين في الجامعات لإعداد أبحاث ودراسات خاصة لتطوير البلدة القديمة، كما وتتعاون مع قسم الهندسة في الجامعات المحلية لإعداد مشاريع تخرج خاصة بالبلدة القديمة من حيث الحفاظ على التطوير، وذلك للاستفادة من هذه المشاريع ومن اجل تعزيز انتماء الطلاب لتراثهم وبلدتهم القديمة، كما تتعاون مع الجامعات المحلية في تنفيذ مشاريع حيوية في البلدة القديمة وعقد العديد من المؤتمرات والندوات الثقافية ، وتستقبل المتطوعين والمتدربين من طلاب هذه الجامعات لإعطائهم الفرصة لخدمة بلدتهم القديمة والحفاظ على تراث الأباء والأجداد. ومن منطلق حرصها على رفع وعي المجتمع المحلي بأهمية الحفاظ على هذا التراث، تعاونت اللجنة مع جامعة بيرزيت في مشروع تعزيز التراث العمراني من خلال لبنات التعلم وذلك بالشراكة مع مؤسسات حفظ التراث الثقافي في فلسطين. كما وتشاركت مع مؤسسة معماريون بلا حدود السويدية من أجل تنظيم برامج توعية لطلاب المدارس لرفع وعيهم بأهمية الحفاظ على التراث الثقافي . وأخيرا تعاونت مع دائرة السير لتقديم امتحانات السياقة النظرية للمتدربين في البلدة القديمة.

رابعا: القطاع الاجتماعي

ولتحقيق تنمية مجتمعية مستدامة، عملت لجنة إعمار الخليل على بناء علاقات شراكة وتعاون مع كافة الجهات ذات العلاقة من أجل إعداد برامج توعية للسكان للاهتمام بصحة والبيئة وتحقيق الاندماج الاجتماعي، كما تعاونت مع الهلال الأحمر الفلسطيني لإيجاد مركز مجتمعي، وتحرص اللجنة على التعاون مع الجمعيات النسوية لمساعدتهم على تسويق منتجاتهم في البلدة القديمة وتوفير مباني مرممة تناسب مشاريعهم. كما كان للجنة إعمار الخليل شراكة قوية مع بعثة التواجد الدولي والتي مولت العديد من الأنشطة والمهرجانات خاصة في المناسبات الوطنية وخلال شهر

رمضان المبارك. وللحد من البطالة عملت لجنة إعمار الخليل على إعداد برامج تشغيل وتوفير فرص عمل للسكان وذلك من خلال مشاريع الترميم .

خامسا: قطاع البنية التحتية

إن توفير بنية تحتية مناسبة في البلدة القديمة يؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان، لذلك تبني لجنة إعمار الخليل علاقات شراكة متينة مع بلدية الخليل لتنفيذ مشاريع البنية التحتية وتطوير شبكة الطرق، وشبكات المياه والصرف الصحي، كما تتعاون مع الاتصالات الفلسطينية لتطوير شبكة الاتصالات وتوفير الخدمات اللازمة للسكان، إضافة إلى ذلك، نفذت لجنة إعمار الخليل العديد من المشاريع بالشراكة مع وزارة الحكم المحلي ومن أهمها حديقة الصداقة والعديد من الملاعب الخاصة بالأطفال.

سادسا: القطاع الاقتصادي

إن إعادة تأهيل المراكز التاريخية للمدن وإدماجها في محيطها الحضري بطريقة فاعلة يضمن استمرارية الدور الحضاري لهذه المدن ويحافظ على مواردها ويساعد في التغلب على بعض المشاكل الاقتصادية. ولطالما كانت البلدة القديمة مركز الخليل الاقتصادي، فكانت أسواقها تعج بالمتسوقين من كافة أرجاء المحافظة، وفي هذا الإطار تبذل لجنة إعمار الخليل جهودا عظيمة في انعاش الحركة الاقتصادية في البلدة القديمة، حيث تقوم بترميم المحلات التجارية، وتعمل على توفير الخدمات اللازمة لهذه المحلات لتشجيع أصحابها على فتحها، وتحرص على بناء علاقات شراكة مع المؤسسات المختلفة وعلى رأسها محافظة الخليل والغرفة التجارية من أجل النهوض بالوضع الاقتصادي للبلدة القديمة. وتولي لجنة إعمار الخليل اهتماما خاصة للحرف التقليدية حيث تتعاون مع أصحاب الحرف وتقدم لهم الدعم لتسويق منتجاتهم وإيجاد مشاغل لهم في البلدة القديمة من أجل الحفاظ على استدامة هذه الحرف وتوفير فرص عمل لأصحابها إضافة إلى تشجيع الحركة السياحية في البلدة القديمة باعتبار هذه الحرف أحد عناصر الجذب السياحي، هذا وقد تشاركت لجنة إعمار الخليل مع كافة المؤسسات الحكومية من أجل توفير مقرات لها في البلدة القديمة، لتسهيل تقديم الخدمات للمواطنين ولزيادة حركة الوافدين إليها.

سابعا: القطاع السياحي

لقد أصبحت السياحة عنصرا فاعلا في تنمية المراكز والمدن التاريخية القديمة. هذا التوجه نحو تهيئة المدن التاريخية للاستثمار الاقتصادي والسياحي يتطلب خطة أو استراتيجية محكمة لضمان تحقيق أكبر قدر من النجاحات¹³. وبعد تسجيل الخليل على لائحة التراث العالمي كان لا بد من الاهتمام بالجانب السياحي واستثمار الموارد التراثية لتشجيع الحركة السياحية للبلدة القديمة وتحسين وضعها الاقتصادي، حيث عملت لجنة إعمار الخليل على وضع خطة لتطوير القطاع السياحي، وفي هذا الإطار تشاركت لجنة إعمار الخليل مع وزارة السياحة والآثار من أجل إطلاق مسار سياحي في البلدة القديمة، بحيث اشتمل على العديد من المحطات السياحية الزاخرة بالمعالم التاريخية والدينية، حيث تعاونت اللجنة مع مديرية الأوقاف لترميم المباني الدينية وعلى

راسها الحرم الإبراهيمي الشريف والعديد من المساجد والزوايا والمقامات، من أجل الحفاظ على العمارة الدينية في البلدة القديمة وتشجيع السياحة إليها. وتعاونت اللجنة مع الأجهزة الأمنية لتوفير الأمن والحماية للسائحين، كما وتعاونت مع أصحاب الحرف التقليدية، حيث تم ترميم إحدى القاعات لاستخدامها كمصنع للزجاج التقليدي، وتم ترميم عدد من المحلات لاستخدامه كمشغل للسيراميك التقليدي. وفي إطار التنمية السياحية وتشاركت لجنة إعمار الخليل مع اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم من أجل إعداد مشروع الزيارة الافتراضية للبلدة القديمة من الخليل.

ثامنا: قطاع الثقافة والتراث

التراث الثقافي يمثل الجذور الحضارية للأمة، ويعبر عن هويتها وانتمائها الحضاري، وعن مدى ما قدمته من إسهامات في تطور الحضارات الإنسانية. وهو منبع للإبداع لا ينضب في تأصيل قيمها الحضارية. وعامل هام من عوامل التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية¹⁴. لذلك تستند لجنة إعمار الخليل في عملية إحيائها وتطويرها للبلدة القديمة على الاستثمار في التراث، بحيث تعتبره موردا أساسيا للتنمية المستدامة، فتعمل على ترميم المباني التاريخية وإعادة استخدامها وفق الخطة الشاملة للحفاظ على البلدة القديمة وإعادة الحياة إليها، وتبني لجنة إعمار الخليل علاقات شراكة مع المجتمع الدولي، وهي من خلال توجهها نحو الحفاظ على التراث واستثماره تستقطب المانحين المهتمين في هذا المجال مما يوفر مصادر لتمويل مشاريع الترميم والإحياء للبلدة القديمة. وتحرص لجنة إعمار الخليل على بناء علاقة شراكة مع وزارة الثقافة لإقامة المهرجانات والأنشطة الثقافية بشكل دوري،

4. الدروس المستفادة من التجربة

لقد كان للشراكات بمختلف أنواعها أثرا واضحا على سير عملية تطوير وإحياء البلدة القديمة ضمن المسار المخطط له، كانت شراكة فاعلة نابعة من المصلحة الوطنية الساعية للارتقاء بالبلدة القديمة والوقوف في وجه المحتل الذي يسعى إلى الاستيلاء عليها وتهويدها، ويمكن تلخيص أهم الدروس المستفادة من هذه التجربة بمايلي:

- مشاركة المجتمع المدني تسهم في التحديد الأفضل للاحتياجات وزيادة الكفاءة في التنفيذ بالإضافة إلى تعزيز الاستدامة.

- تواجد المؤسسات وتكاتفها إلى جانب بعضها البعض، ساعد في توفير خدمات للسكان وإعطائهم الشعور بالاطمئنان لتحقيق أهدافهم، وزاد من رغبتهم في المشاركة في العملية التنموية.

- السكان هم الشريك الحقيقي في عملية التنمية، ولا بد من العمل على رفع وعيهم بأهمية دورهم وإعطائهم الفرصة للمشاركة بكافة الطرق والمستويات، وزيادة ثقفتهم بقدراتهم وفعاليتهم في المشاركة في الحفاظ على البلدة القديمة.

- الشراكات يجب أن تقام بين شركاء يسعون إلى تحقيق الأهداف نفسها

- التركيز ليس فقط على حجم المشاركة بل على نوعها

- الشراكة يجب أن تخرج من دائرة مظاهر البهرجة الدعائية والإعلامية وشخصنة المبادرات، وان تؤكد جوهر الالتزام المسؤول والصادق في القول والفعل، والشفافية في طرح المبادرات والمشاريع الواقعية لتحقيق مطالب واحتياجات المجتمع التنموية.

5. التوصيات المنبثقة

وتسعى لجنة إعمار الخليل إلى تطوير إطار هذه الشراكات من أجل استدامة خطتها التنموية في البلدة القديمة من الخليل، ومن أهم التوصيات في هذا الإطار:

- إنشاء منصة وطنية لتعزيز المشاركة المجتمعية.
- تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في أعمال التنمية الاقتصادية والحضرية، وتحفيزه ليلعب دوره الفاعل في تحقيق التنمية المستدامة في البلدة القديمة.
- تفعيل دور المرأة في المشاركة المجتمعية والبرامج التنموية المتعددة.
- إعداد برامج تأهيل وتدريب مجتمعي، وضرورة توعية المجتمع بكافة فئاته بأهمية مشاركتهم.
- يتوجب الاهتمام بالبحوث والدراسات الميدانية، التي ترصد حاجات المجتمع، وتحدد المناطق الأكثر حاجة، وتقتراح المشاريع والمبادرات الأنسب.
- تعزيز نظم جمع البيانات، ودعم وتعزيز قدرات الجهات الإحصائية وإيجاد أساليب مبتكرة لإنتاج البيانات، حيث إن موائمة أهداف التنمية المستدامة ومتابعة التقدم المحرز في تحقيقها يتطلب توفير بيانات إحصائية آنية ودقيقة وذات صلة وثيقة بالأهداف.

المصادر:

-إبراهيم، عبد الباقي، الارتقاء بالبيئة العمرانية للمدن، مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، القاهرة، 1986.

- الجعبة، ن.(محرر). (2008): الخليل القديمة، سحر مدينة وعمارة تاريخية، الطبعة الأولى. ستوديو الفا، فلسطين.

- سكيك، أ.(2012): دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- عبد الحميد، ع.(2011): التخطيط التنموي الاستراتيجي كأساس لإحياء وتطوير المراكز التاريخية للمدن، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي لتنمية مراكز المدن التاريخية والنهوض بواقعها الاقتصادي، الخليل، فلسطين.

- قدومي، م.(2008): دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي: حالة دراسية للجان الأحياء المحلية في مدينة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.

- لجنة إعمار الخليل، إحصائيات الوحدة القانونية، الخليل، 2019.

- مراد، ه.(2012): دور المشاركة المجتمعية في تفعيل التنمية المحلية في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

- وزارة الحكم المحلي والوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ)، دليل التخطيط التنموي الاستراتيجي للمدن والبلدات الفلسطينية، رام الله، أيلول 2009.